

حيث اطلق الشرع في المشرع فيقول له لا يجوز الصلوة عن الوقت ليس لنا عبادة
يقبل حدتها الا الصلاة تشبهها بالامان لا يتولى اذ انك استقبل
القبيل واستقبل غيرها احوال الاصابع في الصلاة يسر النظر الى
سجده الا في حال الاشارة لا تجوز الماموم في شي منها الا بالناس من ولا
يفارق الا فيه ما يستحب قراءة الكورث ولا خلافه من ما يطل عمارة الصلاة
اذا اذ قد كتحفي لا يرى سجود السهو ولا يسجد بعد سجود السهو يندب
الغير ليس نقل بحج الاحرام به قايما الا تحية المسجون من سن له الا
غسل السنة الضحية في مكان كل حركه في الجماعة يسقط فضيلة الاعذار
المخصص في تركها اقسام الابعاد ومن يتوقف حرقه عما تحرم غيره من
سجود يكون اما ما لا ما هو ما التزوج في صفة قبل تمام الاخر لا يت
في سفر قصر الاما استثنى لا يصلح ربيع ركعات كل ركعة سجدة الاما
استثنى كل من احرم خلف مقيم لزمه الاتمام كلما اسقط الجماعة اسقط
اجزءه اقسام الناس في الحج ليس لنا صلوة تدخل لكفارة في تركها
استحبها بالاجماع لا يتصور ان يحق ادها في غيرها لا ينس صلوة العيد
الحاج مهي اقسام الملوك في اعداد الزكاة وتعلقها بالدين او المال ما لا
يعتبر فيه احوال المبادله بحسب استنباط الحول لا يجمع زكاة عن
مالين الاما استثنى لا يوفد القيمة في الزكاة لا يوفد زكاة الماشية الا
الاثاث من كرمته الفقير لزمته اطعمه لا يتبعض الصاع في الفطر لا يخل
دون صاع لا يجمع الفدية والقضاء كل من وجب عليه اداء ماضى فاقط
عمدا وجب الفدية ليس صبي يصوم في رمضان ولزمه الفداء ليس صبي
يسقط فيه فرض الحج وعمرته بالنيا به عن الجنون الا في موضع ليس يخل
قبل وقت بل هو والاداء شرطه لا يحل شي من محرمات الاحرام بغير عذر
قبل التحلل الاول لا خلق شرعية البدن فدية الحج الفدية تقا في
الكفارة اقسام الدرما بعد اجزا بتعدد سببه ليس ان يبصر حرم اكله
حيوانه ويكفره ولا يوجب كل صلوة كتاب البيع اقسام البيع باع
مال الغير الصورة التي تدخل فيها البيع في ملك الكافر ما يجز عن تسليمه شرعا
لحق الغير ما يجز فيه المالك على بيع ملكه باب بيع وشروطه بتعريف الفقهاء

بالحج

ما يجمع فيه الخياران وضده لا يتصور خيار المجلس انما الفسخ مقدم على
جاء ما وجب الرد من العيوب على الباع من الرد العيب بانفس العين
او القيمة نقص نفوت به عرض صحيح تجوز الا قاله في البيع والسلم والمواهب
والصدوق لا يشترط العلم بالمقنن قبل العقد التضرفات الصحيحة قبل القبض
ليس عقدي يسقط جميع الثمن بامر غير المشتري بعد الملاموم الا في التولية
لا يجوز السلم فيما يخلت لنا رماجازا لسياسة فيما جاز قرضه وما لا يقله
من غير مضمون الحجر وانواعه الصلح واقسامه حقيقة الحوالة ما
مع الرهن في صرح فمائه ليس لنا ضمان ربيع في غير معينه الا فيما اذا
اعار شيئا لغيره من ضمن بالاذن يرجع لا يصح الا بعار لا يجب ولا من
مجهول اذا الفرض احد الشركين يقض هل يشترك الاخر من مع مباشرته
لشيء من توكيله فيما يقبل في الاقرار من ملك الانشا اقرار الانسان على
نفسه كل من له عاجل مال فاقربه الاقرار لا يقوم مقام الاقرار انكر
حقا لغيره ثم اقر به قبل كل من اجر على نفسه ما لا يثبت في الزمة لا يصح
الاقرار به لا يجب الاعادة الا حيث تعينت لدفع مضدك لا يلزم اعاريه
الا في صور هي مضمونه الا في صور ليس عارية عين لعوارض الغرض
لخائن لو يد بع كل من ضمن الوديع بالذلة وضمنه بالتعريض الا الصبي
المهر كلما جاز بيعه تغلي منتلفه القيمة الا في صور كل من غصب شيئا من
ردة مونة الرد واجبة على الغاصب لا يجب اخذ الاجرة على الواجب الا
في صور لا يقابل شي مما يتعلق ببدن الخراب لغرض ما جاز بيعه جاهسته
لا تقع هبة المجهول اقسام ميراث ومن لا الامور التي تقدم على مومن الميراث
العوارض تقدم مقام المورث الحقوق الموروثة اقسام الحقوق التي
تثبت على الاشراك ام وورثت السدس وليس ليزنها ولد ولا ورايين
ولا اثنان من الاخوة جده وتنت مع امها بالجدودة التوارث للظرفين
لا يساوي الاكر الا بنتي من الاخوة الا تعلق الاية المشركه مخالفة للا
خوة لانه غيرهم كل جده تراث الامدلية بذكر بين التمسك لا يتقبل
الانقباض بعد الوض الا في الاكراه لا يبيع وضمن ويبيع بين فرض
وتعصيب شخص ولد مسلمان وورثت زكافر رجل في حرة تكا حاصيها